٦ ــ المفاوضات بشأن التعاون الفني والعلمي ستستأنف في المستقبل .

وتتم المصادقة النهائية على الاتفاق التجاري في مجلس وزراء السوق الاوروبية المشتركة خلال ٣ اشهر من التوقيع عليه بالاحرف الاولى (رأ١. ١٩٧٥/١/٢٤) .

ان أفضل مدخل لتقييم الاتفاقية الجديدة هي في مقارنة بنود الاتفاقية بما كانت اسرائيل قد طرحته من وجهات نظر وتصورات وطلبات في الحقبة بين توقيع البروتوكول ــ الهدنة في ٧٣/١/٣٠ وبين تاريخ بدء المحادثات في ٧٤/١٠/٢ . سواء من ناحية الامتيازات التي طلبتها اسرائيل او من ناحية الاعباء التي القيت عليها . وبالمقابل فلقد تراجعت السوق المشتركه عن شروطها ، سواء بالنسبة لنسبة تخفيض الجمارك او بالنسبة لفتره التكيف أي الفترة التي ترفع اسرائيل في نهايتها نهائيا الجمارك عن الصادرات الصناعية اليها من دول السوق الاوروبية المشتركة حيث منحت الاتفاقية اسرائيل فترة ١٤ عاما وهي مده تزيد حتى عما كانت قد طلبته اسرائيل .

ولو دققنا في « الاعباء » الملقاة على اسرائيل لوجدنا انها لا تمس بأي شكل من الاشكال خطة التنمية الاسرائيلية او برنامجها التصنيعي ، ولا تعرض سلعها الصناعية لاي درجة من المنافسه التي لا تقوى على مجابهتها . علما بأن أخطر ما يترتب على الاتفاقيات التي توقعها دول السوق المشتركة هي الاثر السلبي لعملية التبادل الحر للسلع ورؤوس الاموال على سياسة التنمية الداخلية للدول النامية التي ترتبط باتفاقات مع السوق المشتركة كما هو الحال بالنسبة لدول اتفاقية « ياوندة » . فالبند الثالث أي تخفيض الرسوم على ٦٠٪ من الواردات الصناعية ابتداء من العام ١٩٨٠ حددت بتلك التي « لا تنافس المنتجات الصناعية الاسرائيلية » وأما بالنسبة للبند الرابع اي « منع اسرائيل من تصدير مواد خام الى اوروبا » فان هذا البند هو مكافأة اكثر منه عبء . فاسرائيل بشكل عام دولة غير مصدرة للمواد الخام بل هي مستورد كبير لاعتبارين ، أولهما فقرها في المواد الخام ، وثانيهما حرصها على القيام بتصنيع المواد الخام ، سواء لتلبية حاجاتها الصناعية المتزايدة ، او باعتبارها دولة تسير على النمط الامبريالي في علاقاتها التجارية حيث تقوم بتصنيع موادها الخام قبل تصديرها لما في تصنيع تلك المواد من زيادة لقيمتها .

ولو أوجزنا بكلمات قليلة ما تقدم : لقلنا **أن اسرائيل قد حققت ما تريد من السوق المشتركة ولم تترتب عليها أية أعباء .**

ان اسرائيل التي تعودت الشكوى الدائمة من سوء احوالها الاقتصادية رقصت هذه المرة طربا للاتفاقية الجديدة : فتمار غولان المحرر الاقتصادي لصحيفة معاريف يقول « لم يعد ميدان العمل للصناعة الاسرائيلية سوقا صغيرة لثلاثة ملايين نسمة وانما ميدان مترامي الاطراف وفيه ٣٠٠ مليون مستهلك ... وان هذا هو التطور المثير الذي ينتظره اقتصادنا ... ان الاوروبيين مستعدون للالتقاء معنا في نقطة أساسية واحدة وهي ان الصادرات الاسرائيلية الى السوق ستصبح معفاة من الجمارك وبعبارة اخرى تستطيع الصمود أكثر في المنافسة » .

ولقد قال اعضاء وفد اسرائيل في المحادثات مع السوق المشتركة لمراسل الاذاعة الاسرائيلية « انهم راضون **جدا** عن الاتفاق » و « أن الاتفاق مع السوق المشتركة يمنح افضليات ضخمة للصناعة الاسرائيلية في التصدير الى اوروبا »، (را١ ١٩٧٤/٤/١٢).

وكانت صحيفة معاريف قد قالت عن الاتفاق المذكور بأنه « سينقذ اسرائيل من الفيتو الاقتصادي الذي تعيش فيه منذ ٢٦ سنة » . وان ترحيب معاريف الزائد له ما